النهار

2012-12-12

هيثم العجم

صندوق النقد: النمو في لبنان 2,5% في 2013 ومرفأ بيروت سجّل نتائج جيدة رغم الاضطرابات

أثّر ارتفاع أسعار النفط سلباً على الماليّة العامة في لبنان كونه أحد أكثر الدول اعتماداً على استيراد النفط في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اذ توقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة نموّ الاقتصاد الوطني إلى 2,0 % في 2012 و2,5 % في 2013 مقارنة بـ 1,5 % في 2011. في المقابل سجلت حركة مرفأ بيروت نتائج جيدة على رغم الاضطرابات الاقليمية والحوادث الامنية في اكثر من منطقة.

اشتدت الأزمة السورية التي تتركز عسكريا في العاصمة دمشق وحلب (شمال البلاد)، في ظل ارتفاع عدد اللاجئين السوريين إلى ما بين 300 الف و400 الف في نهاية ايلول الماضي، مما انعكس سلباً على موازنة الدول المضيفة المجاورة، وتحديداً الأردن والعراق ولبنان.

وفي هذا السياق اكد صندوق النقد أنّ الوضع المضطرب في سوريا أدّى إلى شلل في الحركة السياحيّة والتجاريّة لهذه الدول، فضلا عن اخطار انتقال الأزمة إليها والتي ترجمت زيادة في هوامش السندات السيادية في لبنان وانخفاض أسواق الأسهم في الأردن ولبنان والمغرب.

وتوقع الصندوق في تقرير بعنوان "آفاق الإقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، أن يرتفع معدل التضخّم من 5,0% في 2011 إلى 6,5% في 2012"، لافتاً إلى أنّ لبنان "قد يواجه بعض التحديّات في الفترة المقبلة منها ارتفاع نسبة العجز المالي إلى نحو 15,6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013، علماً أنّ مستوى الدين لا يزال يفوق الـ 100% من الناتج المحلي الإجمالي".

في المقابل، يلفت رئيس الغرفة الدولية للملاحة ايلي زخور الى ان "ثمة عوامل مستجدة لا تزال تؤدي دورا مهما في تنشيط حركة مرفأ بيروت، اذ ان كميات كبيرة من البضائع كانت تستورد برا من الدول العربية وتركيا، وباتت تصل بحرا الى لبنان، بسبب المخاطر المحدقة بالشاحنات خلال عبورها الاراضي السورية. كذلك ان قسما كبيرا من البضائع اللبنانية التي كانت تصدر برا باتت تشحن بحرا الى الدول العربية وتركيا"، مذكرا بأن لبنان "تحول محطة رئيسية لتوريد البضائع الى الاسواق السورية بسبب العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على سوريا".

وحققت مجموع واردات المرفأ في الاشهر الـ 10 الاولى من السنة الجارية، وفق زخور، "نتائج افضل مما كانت عليه في الفترة عينها من العام الماضي، اذ بلغ الوزن الاجمالي للبضائع التي تداولها المرفأ 5 ملايين و948 الف طن بزيادة نسبتها 6%، ووزن البضائع المستوردة 5 ملايين و237 الفا، اي بارتفاع 6%، والبضائع المصدرة 711 الفا اي بنمو 5%".

ووصل مجموع الحاويات التي تعامل معها المرفأ الى 882 الفا و922 بزيادة 3%، والحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي الى 256 الفا و810 حاويات نمطية بارتفاع 9%. اما الحاويات المصدّرة الملأى بضائع لبنانية، فبلغ مجموعها 48 الفا و511 حاوية نمطية، اي بزيادة كبيرة نسبتها 21%. في حين تراجعت حركة المسافنة الى 338 الفا و307 حاويات نمطية اي بانخفاض نسبته 8%. بينما حققت السيارات رقما قياسيا فبلغ 70 الفا و224 سيارة اي بارتفاع ضخم نسبته 29%.

ويشير زخور الى ان ارتفاع الحركة المستوردة برسم الاستهلاك المحلي انعكس ايجابا على المجموع العام للواردات المالية المتمثلة بالواردات المرفئية والجمركية والضريبة على القيمة المضافة ورئاسة الميناء، "اذ بلغ هذا المجموع 2270 مليونا و560 الف دولار في الاشهر العشرة الاولى من السنة الجارية، في مقابل 2182 مليونا و917 الفا للفترة عينها من العام الماضي، اي بتحسن 87 مليونا و645 الفا ونسبته 4%".

وكشف "ان تنفيذ مشروع توسيع محطة الحاويات في مرفأ بيروت "قطع مراحل كبيرة"، متوقعا ان ينجز في الربع الاول من السنة المقبلة، "على ان تباشر المحطة تقديم خدماتها في كامل طاقتها في منتصف 2013"، مؤكدا ان المرفأ "حقق الرقم القياسي الذي كان حققه عبر حركة الحاويات في العام الماضي والذي بلغ مليونا و34 الف حاوية نمطية، للسنة الثانية تواليا".

اقليميا، توقع صندوق النقد أن تصل نسبة النمو الإقتصادي في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى إلى 5,1% خلال 2012، مقارنة بـ 3,3%

في 2011، إلا أنّ هذه النظرة المستقبلية تتفاوت عبر مختلف بلدان المنطقة.
وبرز تفوّق واضح للبلدان المصدّرة للنفط التي سجّلت نسبة نمو 6,6%، في ظل الأداء الإقتصادي الجيّد وغير المتوقع التي سجلته ليبيا اخيرا، عكس البلدان المستوردة للنفط إذ يتوقع أن تبقى نسبة النموّ في تلك البلدان مستقرّة على 2،1% في 2012 قبل أن ترتفع إلى 3,3% في 2013.
وتوقع تقرير الصندوق أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على معدّل نموّها الإقتصادي السليم الذي من المرتقب أن يبلغ 5,5% في 2012 و3,7% في 2013 مقارنة بـ 7,5% في 2011، معتبراً أنّ التباطؤ المذكور في نمو إقتصاد هذه الدول يعود إلى اقتراب مستوى إنتاج النفط من ذروته.
علما أنّ دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تتفوّق على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إقتصاديّاً، إذ احتلّت قطر المرتبة الأولى من حيث النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 6,3%، تليها السعوديّة بنسبة نمو متوقع أن تصل إلى 6,0%.

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2012